

للمقاصد العمومية».

وفي المادة السابعة: «تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون الجنسية، ويجب ان يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم».

وجاء في المادة الثانية والعشرين من الصك: «تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين...»^(٥٢).

وفي ضوء هذه المواد وسواها، نرى جملة من المغالطات والتناقضات. ففي مقدمة الصك اشارة الى ان دول الحلفاء قد وافقت على ان تعهد الى بريطانيا امر تحقيق وعد بلفور، وقد اختارتها دولة منتدبة على فلسطين. «المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم قد جعلت لرغبة السكان الاصليين المقام الاول في اختيار الدولة المنتدبة، والعرب الذين هم اصحاب البلاد لم يختاروا بريطانيا منتدبة عليهم؛ فاختيار بريطانيا بالذات انما هو وليد رغبة الجمعية الصهيونية، تلك الرغبة التي اصرت عليها بريطانيا بحافز من مطامعها الاستعمارية، وحققها الحلفاء، ووافقت عليها العصبة»^(٥٣).

ومن المغالطات التي حوتها ديباجة الصك، ما جاء حول «الصلة التاريخية» التي تربط اليهود بفلسطين. تلك الصلة التي تبعت على اعادة انشاء وطنهم القومي فيها. وهذا الزعم اسطورة لا تستند الى الحقائق التاريخية. فالوجود الكنعاني الدائم، والحضاري، سابق للغزو اليهودي قصير الاجل. وصلته اليهود، كشعب، بفلسطين قد انقطعت، كلياً، منذ العام ٧٠ م. وهرتسل نفسه لم يشر الى هذه الصلة في كتابه «الدولة اليهودية». وفوق ذلك، نجد ان اليهود عندما فكروا في ايجاد وطن قومي، لم يصروا اول الامر على فلسطين. فلقد بحثوا في ايجاد هذا الوطن في اقطار عدة، منها الارجنتين واوغنده وليبيا. غير ان بريطانيا، ازاء مصالحها في اقامة هذا الكيان، كانت الدافع القوي في تخصيص فلسطين كوطن قومي يهودي، لتتعده وتحوله الى دولة اسرائيل.

وفي الصك، ايضاً، نجد تجاهلاً للحقوق السياسية لسكان فلسطين غير اليهود، الذين كانوا يشكلون ثلاثة وتسعين بالمئة، والاشارة اليهم بالطوائف غير اليهودية، تماماً كما في وعد بلفور. كما نجد تناقضاً فاضحاً بين المادة الاولى التي تجعل من بريطانيا السلطة الاشتراعية والادارية والقضائية، مع ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة اعتبرت البلاد مستقلة، وحصرت مهمة الدولة المنتدبة في اسداء النصح.

وتظهر المادة الثانية، بوضوح، ان الانتداب وسيلة لتهود فلسطين. اما المادة الرابعة، فقد سوغت انشاء وكالة يهودية، هي بمثابة دولة ضمن دولة. وتهدف المادة السادسة الى تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين. كما تحتم المادة السابعة تسهيل حصول المهاجرين اليهود على الجنسية؛ وتجعل المادة الثانية والعشرون العبرية لغة رسمية.

كل ذلك يوصلنا الى حقيقة ان الغرب، وعلى رأسه بريطانيا، كان اسبق في التصهين الديني، والسياسي، من التصهين اليهودي، وان التفكير بخلق هذا الكيان بدأ اوروبياً لا يهودياً، وان التلاقي بين النزعتين الامبريالييتين تم لاحقاً بعد تطور الرأسمالية في الغرب، عقب الثورة الصناعية، فكان الزواج الكاثوليكي بين هاتين النزعتين ولا يزال، وكانت الراية فيه لبريطانيا، ثم انتقلت، بعد الحرب العالمية الثانية، الى الولايات المتحدة الاميركية.

بعد هذا العرض للمقدمات والنتائج الخطيرة، نتطرق الى الوعد بذاته، الذي شكل الاساس